

Al-Fajwah al-Tanzīmiyyah fī al-Tamwīl al-Mukhtalaṭ: Dirāsah Naqdiyyah li-Lawā'ih al-Zakāh al-Intājiyyah bi-Manẓūr Maqāṣid Abū Zahrah

Akmal Hidayah¹⁾, Ahmad Muqorobin²⁾, Imam Kamaluddin³⁾, Benazza Ikram⁴⁾

^{1,2,3)}Universitas Darussalam Gontor, Indonesia

⁴⁾Abou Bekr Belkaid Tlemcen University, Algeria

E-mail: ¹⁾akmalhidayah93@student.pm.unida.gontor.ac.id, ²⁾muqorobin82@unida.gontor.ac.id,

³⁾imam.kamaluddin@unida.gontor.ac.id, ⁴⁾ikram.benazza@univ-tlemcen.dz

 <https://doi.org/10.54214/alfawaid.Vol16.Iss2.1059>

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التقييم النقدي للفجوة التنظيمية في لوائح الزكاة الإنتاجية في إندونيسيا، خصوصاً القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١١، في سياق التمويل المختلط (*blended finance*) الذي يجمع بين قطاعي التمويل الاجتماعي والتمويل التجاري الشرعي. في ظل التحول العالمي نحو استدامة برامج التمكين الاقتصادي، تبرز المساهمة العلمية والأصالة لهذا البحث في تقديم إطار نقدي يربط بشكل منهجي بين مبادئ التشريع الإسلامي وأحكام القانون الوضعي. وفي هذا الصدد، تم اختيار مقاصد الشريعة من منظور الإمام محمد أبو زهرة كأداة تحليلية رئيسية، وذلك لقدرة نظريته الفريدة على توفير معايير تقييمية دقيقة وشاملة تربط بوضوح بين أبعاد بناء الفرد، والعدالة النسقية، والمصلحة العامة. تعتمد هذه الدراسة على المنهج القانوني المعياري متخذة نذج الدراسة المكتبية وتحليل المحتوى النوعي للوائح. وتقتصر حدود الدراسة على الفحص النصي والتحليل المعياري للوائح الوطنية الصادرة عن الهيئة الوطنية للزكاة (BAZNAS) وهيئة الخدمات المالية (OJK)، حيث تُفحص المواد التنظيمية وتُطابق مع ركائز مقاصد أبو زهرة الثلاثة لتحديد أي تدخل أو فراغ قانوني في آليات التنفيذ، وذلك دون الخوض في تقييم البيانات التجريبية أو الإحصائية الميدانية. وقد كشفت نتائج البحث عن غياب جسر قانوني كافٍ يدعم آليات التمويل المختلط. ومن خلال عدسة مقاصد أبو زهرة، تبين أن السياسات الحالية لا تزال غير مثالية؛ فهي تقصر في تلبية ركيزة تهذيب الفرد نتيجة لغياب معايير المرافقة الإلزامية للمستحقين، وتحقق في ركيزة إقامة العدل بسبب الغموض الذي يكتنف آليات تقاسم المخاطر في العقود المركبة الممتدة عبر السلطات المختلفة، كما تعاني من قصور في تحقيق جلب

المصلحة جراء عدم الكفاءة الإدارية والبيروقراطية المتقاطعة. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة الإسراع في تنسيق اللوائح عبر القطاعات وتأسيس بنية تكامل رقمي متطورة، من أجل خلق بيئة مالية إسلامية شاملة تضمن تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود للأمة.

الكلمات الأساسية: الزكاة الإنتاجية، التكامل المالي، مقاصد الشريعة، أبو زهرة، التنظيم القانون

المقدمة

تعد أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، ولا سيما الزكاة، إحدى الدعائم الجوهرية في هيكل الاقتصاد الإسلامي الموجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من عبء الفقر في المجتمع. وفي العقد الماضي، شهد نموذج إدارة الزكاة على المستوى العالمي تحولاً استراتيجياً ملموساً، من النهج الذي يقتصر على الجوانب الخيرية والاستهلاكية إلى نهج التمكين الإنتاجي والمستدام. ويتوافق هذا التحول في النموذج مع البرنامج الحاسم لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث تم وضع أدوات الصناديق الاجتماعية كمُخَفِّزٍ مهم لتحقيق الأهداف العالمية مثل القضاء على الفقر المُدَقَّع، والحد من عدم المساواة، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل (Alabi et al., 2025; Laldin & Djafri, 2021).

وتؤكد الدراسات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي باستمرار أن توزيع الزكاة لم يعد ملائماً إذا اقتصر فقط على تلبية احتياجات المعيشة الأساسية قصيرة الأجل (Mukhlisin et al., 2025)؛ بل إنما يجب دمج الزكاة بشكل منهجي في مخططات التنمية الاقتصادية في القطاع الحقيقي التي تمتلك القدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمستفيدين على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن قانون الزكاة قد نظم آليات التوزيع للأصناف المستحقة، إلا أن الاعتماد الحصري على أموال الزكاة يواجه قيوداً حتمية تتعلق بمحدودية السيولة وحجم رأس المال اللازم للارتقاء بمشاريع المستحقين من النطاق متناهي الصغر إلى مستوى الأعمال المستدامة. وهنا تبرز الضرورة الاستراتيجية للتمويل المختلط (*Blended finance*) مع المؤسسات المالية؛ حيث تعمل أموال الزكاة كضامن أولي للمخاطر أو كرأس مال تمهيدي (*First-loss provision*)، بينما توفر المصارف

الإسلامية سيولة أكبر وتوجيهاً إدارياً احترافياً يعجز قطاع الزكاة المنفرد عن توفيره بمفرده. ومن خلال هذه الآلية الشاملة، لا تقتصر وظيفة الزكاة على كونها أداة لإعادة توزيع الثروة بشكل جامد فحسب، بل تتحول أيضاً إلى آلية لتمكين القدرات الاقتصادية للفئات المهمشة بشكل ديناميكي للغاية (Sarif et al., 2024).

وقد سلطت الدراسات السابقة الضوء على تأثيرها الإيجابي في تحسين الرفاهية الحقيقية والاستقلال المالي للمستحقين (Santoso et al., 2023; Widiastuti et al., 2021). وقد أثبتت برامج استثمار الزكاة، القائمة على ضخ رأس مال المشاريع والمرافقة المكثفة لريادة الأعمال، قدرتها رياضياً وملموساً على التوسط في نمو الأعمال التجارية الصغيرة (MSME)، والتخفيف من الهشاشة الاقتصادية، وتحويل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستحقين نحو الاستقلال المطلق. ومن المأمول أن تسهل هذه الإنجازات في نهاية المطاف تحولهم الهيكلي ليصبحوا مزيكين (دافعي الزكاة) جدداً في المستقبل. علاوة على ذلك، سُجل أيضاً أن التحسين الأمثل في الحد من الفقر من خلال أدوات الزكاة الإنتاجية يساهم بشكل مباشر في خفض معدلات التفاوت في الدخل الكلي وتقليص مؤشر شدة الفقر في مختلف المناطق الديموغرافية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية (Ayuniyyah et al., 2022; Zaenal et al., 2018). وعلى الرغم من أن الاتجاه العام لتوزيع الزكاة الإنتاجية في إندونيسيا يظهر مساراً تاريخياً إيجابياً ومستمراً في التصاعد، لا سيما عندما يُعتمد على هذه الأداة في سياق التعافي الاقتصادي ما بعد الأزمات أو الجوائح؛ إلا أن التحسين الأمثل لتأثيرها على المدى الطويل لا يزال يواجه سلسلة من التحديات الهيكلية التي تتطلب إصلاحاً في الحوكمة وإعادة هيكلة شاملة للإطار التنظيمي (Arifqi et al., 2024; Mat Daud & Wahid, 2025; Muqorobin, Hubur, et al., 2026).

تتمثل المشكلة البحثية الرئيسية التي تبرز بحدة وسط الدفع الهائل لتوسيع برامج الزكاة الإنتاجية في التعقيد التنظيمي الكبير المرتبط بدمج الأموال الاجتماعية الإسلامية (مثل الزكاة والوقف) مع أدوات قطاع التمويل التجاري الشرعي، كالمؤسسات المصرفية أو مؤسسات التمويل الأصغر (Hidayah, Arif, et al., 2026; Hidayah, Ikram, et al., 2026; Mukhlisin et al., 2025). أن الحاجة إلى التكامل بين التمويل الاجتماعي والتجاري تعد في جوهرها حتمية تجريبية؛

حيث تبرز الحاجة المطلوبة لمعالجة محدودية سيولة رأس المال الصرف لدى مؤسسات إدارة الزكاة، مع الاستفادة في الوقت ذاته من نضج البنية التحتية الإدارية، والوصول إلى قاعدة العملاء، وأنظمة إدارة المخاطر التي أثبتت موثوقيتها في المؤسسات المالية التجارية. ومع ذلك، فعلى المستوى التطبيقي، فإن مقترح دمج التمويل عبر القطاعات التمويل المختلط أو التمويل المدمج يثير فوراً سلسلة من المعضلات في الصلاحيات وتضارباً في اللوائح القانونية الوضعية. وثمة احتمالية لظهور اختلالات وانحيازات تشغيلية خطيرة بين نطاق عمل الهيئة الوطنية للزكاة (BAZNAS) أو مؤسسات الزكاة (LAZ)، التي تخضع حصرياً للإطار القانوني لقانون إدارة الزكاة، وبين المؤسسات المالية التجارية الشرعية التي تعمل وفق معايير تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحت رقابة السلطات النقدية وحوكمة المصارف (Ascarya & Masrifah, 2023; Owoyemi, 2020).

وبشكل عام، تتركز الأطر النظرية التي طرحها الباحثون لمعالجة ظاهرة التفتت عبر القطاعات المذكورة على جهود تحسين الحوكمة المؤسسية. بناءً على ذلك، اقترح العديد من الخبراء ضرورة صياغة أطر للمساءلة أكثر صرامة وتعزيز شفافية التقارير القائمة على المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ووضع مؤشرات لقياس أداء المؤسسات؛ وذلك لضمان بقاء التوسع في توزيع أموال الزكاة عبر الكيانات الوسيطة منضبطاً تماماً داخل أطر الالتزام بالشريعة (Abd. Wahab et al., 2017; Raja, 2021; Tarique et al., 2021). بجانب ذلك، تركز حلول أخرى على المقترحات المفاهيمية المتعلقة بصياغة نماذج هجينة متكاملة، تسمح لمؤسسات الزكاة بالعمل كضامن لمخاطر الائتمان أو كمزود للتمويل الأولي، وعلاوة على ذلك، تقتصر وظيفة المؤسسات المالية على كونها قنوات لتوزيع التمويل (Mukhlisin et al., 2025). وبينما تبدو الأطر المفاهيمية المتعلقة بتكامل الحوكمة واعدة، إلا أن هذه الصياغات في الواقع لا تزال تتجاهل في كثير من الأحيان العقوبات القانونية والقضائية القائمة في الميدان؛ مما يجعل مستويات التنفيذ تصطدم مراراً بصلابة اللوائح القانونية الوضعية.

وبالتعمق أكثر في الحلول المحددة التي رصدتها الأدبيات العلمية السابقة، حاول العديد من الباحثين معالجة مشكلة كفاءة التوزيع من خلال هندسة صيغ التمويل الأصغر القائم على الأموال الاجتماعية بشكل مباشر (Adnan et al., 2023).

(2021)، فضلاً عن الاستفادة من التكنولوجيا المالية المعاصرة (Ridho et al., 2025; Syed Yusuf et al., 2024). وفي عملية الاختبار والتحقق لهذه السلسلة من الحلول، جرت العادة على استخدام معايير مقاصد الشريعة كأداة لتقييم الفعالية الاقتصادية والتقييم الذاتي للرفاهية (Ramadhita et al., 2022; Zakaria, 2014)، دون المساس بشكل ملموس أو تشريح الهيكل الشكلي للحكومة في سياسات القانون الوضعي ذاته. وقد كشفت المراجعة المنهجية لكوكبة الأدبيات الحديثة عن فجوة بحثية جوهرية؛ حيث يظل هناك فراغ واقعي في الأدبيات التي تضع التحليل القانوني للسياسات وتشريح اللوائح كبؤرة تركيز في قياس ظاهرة دمج الأموال الاجتماعية (Ascarya, 2022; Bashori et al., 2024; Herianingrum, Supriani, et al., 2024).

من هنا، تبرز الفجوة البحثية بدقة في غياب دراسة قانونية معيارية تضع تشريح اللوائح والسياسات لمعالجة أزمة التمويل المختلط. وانطلاقاً من هذه الفجوة، تهدف هذه الدراسة إلى التقييم النقدي لهيكل الإطار التنظيمي للزكاة الإنتاجية في إندونيسيا (وخاصة القانون رقم 23 لعام 2011). وتتجلى الجودة العلمية والإضافة الحقيقية لهذا البحث في إخراج مقاصد الشريعة من وظيفتها التقليدية، وتوظيف المقاربة المقاصدية عند محمد أبو زهرة بمعاييرها الثلاثة: "تهذيب الفرد"، و"إقامة العدل"، و"جلب المصلحة" كأداة تحليل تنظيمي ونقدي لتشريح منتجات القانون الوضعي الحديث وتقييم قدرتها على سد الفجوة بين القطاعين (أبو زهرة، 1996، 1998). تتجلى الجودة العلمية الأساسية في هذا البحث في إخراج مقاصد الشريعة من إطار وظيفتها التقليدية لتصبح أداة لتفكيك تعقيدات التشابكات في منتجات القانون الوضعي الحديث، مع التركيز على ثلاثة معايير وظيفية لأبي زهرة.

منهجية البحث

تستخدم هذه الدراسة المنهج النوعي مع تصميم البحث القانوني المعياري (*Normative Legal Research*) الذي يركز على تحليل القواعد القانونية الوضعية، ومزامنة القوانين والأحكام، بالإضافة إلى الفحص الفقهي لأدبيات القانون

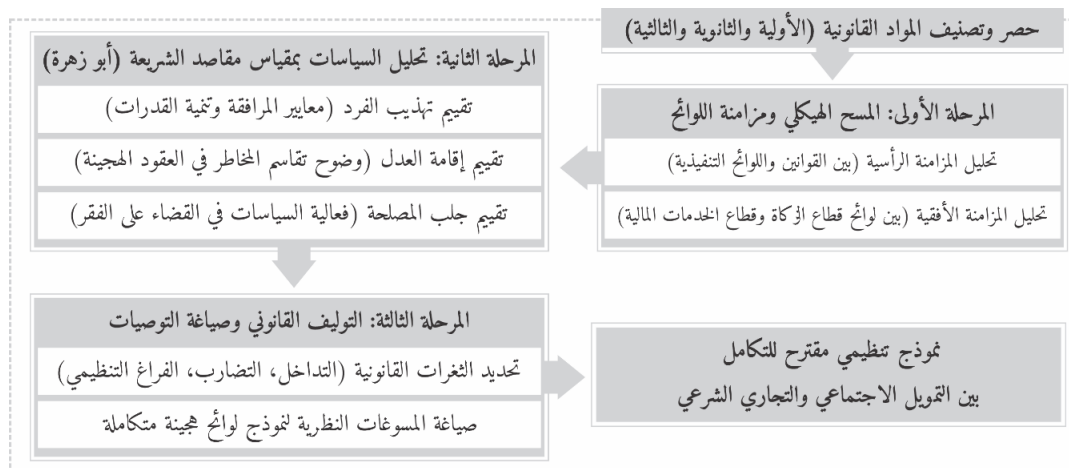
الإسلامي المعاصر (Majeed et al., 2023; Rohman et al., 2024). وذلك يتوافق مع غاية الدراسة التي لا تنصب على اختبار المتغيرات التجريبية في الميدان، بل على تشريح الهيكل التنظيمي والسياسات التي تدعم تكامل التمويل الاجتماعي والتجاري الشرعي في إندونيسيا. وقد وُظف هذا المنهج كأداة لتحديد وجود أي تداخل، أو تعارض القواعد، أو فراغ قانوني في حوكمة الزكاة الإنتاجية عبر القطاعات (Idri, 2021).

أما البيانات المستخدمة في هذا البحث فهي بيانات ثانوية تُصنف إلى ثلاث فئات. أولاً، المواد القانونية الأولية التي تشتمل على الوثائق المرجعية مثل القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١١ بشأن إدارة الزكاة، واللائحة الحكومية رقم ١٤ لعام ٢٠١٤، ولوائح الهيئة الوطنية للزكاة (BAZNAS)، بالإضافة إلى سلسلة لوائح هيئة الخدمات المالية (POJK) التي تنظم عمليات التمويل الإسلامي المختلط. ثانياً، المواد القانونية الثانوية التي تتكون من الأدبيات الأكاديمية ذات المستوى الدولي، وتضم مقالات علمية في مجلات مفهرسة علمياً (Scopus) تناقش الزكاة الإنتاجية والتكامل المالي (Baas et al., 2020; Schotten et al., 2017). ثالثاً، المواد القانونية الثالثة التي تُستخدم لتقديم شروحات إضافية، مثل القواميس القانونية وموسوعات الاقتصاد الإسلامي.

تم إجراء تقنية جمع البيانات من خلال البحث المكتبي (*Library Research*) باستخدام طريقة التوثيق المنهجية. وفي عملية تصفية الأدبيات، طبقت هذه الدراسة بصرامة معيار الحداثة من خلال إعطاء الأولوية للمصادر الأولية والمجلات الأكاديمية المنشورة خلال السنوات العشر الماضية (٢٠١٥ - ٢٠٢٥)، وذلك لضمان بقاء التحليل مواكباً لأحدث التطورات التنظيمية. بعد ذلك، حُللت البيانات باستخدام تقنية تحليل المحتوى (*Content Analysis*) بمنهج نقدي وتقييمي للسياسات (White & Marsh, 2006). ونُفذت عملية التحليل عبر ثلاث مراحل متكاملة: (١) المسح الهيكلي من خلال المزامنة الرأسية والأفقية للوائح إدارة الزكاة؛ (٢) تطبيق الإطار النظري لمقاصد الشريعة عند محمد أبو زهرة كأداة لتحليل السياسات، حيث تُقابل كل مادة تنظيمية مع المعايير الوظيفية الثلاثة: تهذيب الفرد، وإقامة العدل، وجلب المصلحة (أبو زهرة، 1996، 1998)؛ و (٣) التوليف القانوني الذي يهدف إلى تحديد الثغرات وصياغة المسوغات لبناء نموذج

لوائح هجينة متكاملة وآمنة من الناحية القانونية والشرعية. ولتبسيط تصور هذا المسار المنهجي، يوضح الشكل (١) أدناه الخطوات المتسلسلة لتحليل المحتوى القانوني المعياري المتبع في هذه الدراسة:

الشكل 1: مخطط مراحل تحليل المحتوى القانوني المعياري.



المصدر: إعداد الباحثين (٢٠٢٦).

نتائج البحث ومناقشتها

البناء التنظيمي لتكامل التمويل الاجتماعي والتجاري في إندونيسيا

يستند البناء القانوني لإدارة الزكاة في إندونيسيا حالياً بشكل أساسي إلى القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١١ بشأن إدارة الزكاة، والذي يضع الزكاة كأداة دينية ذات بعد اجتماعي قوي لتحقيق رفاهية المجتمع. ومن الناحية المعيارية، أتاح هذا القانون مجالاً لاستثمار الزكاة في أغراض إنتاجية، كما هو منصوص عليه صراحة في المادة ٢٧ التي تقر جواز توظيف الزكاة في مشاريع إنتاجية لمعالجة الفقر وتحسين جودة حياة الأمة (Alim, 2015). ومع ذلك، فعلى مستوى اللوائح الفنية، لا تزال السياسات الحالية تميل إلى طابع الانعزال وتركز حصرياً على نطاق عمل مؤسسات إدارة الزكاة (Mukhlisin et al., 2025; Muqorobin & Urrosyidin, 2023). وهذا يخلق عقبات هيكلية عندما تبرز حاجة ملحة لدمج هذه الأموال الاجتماعية في فلك التمويل التجاري الشرعي بهدف توسيع نطاق تأثير التمكين. وعلى الرغم من أن أدوات الزكاة الإنتاجية قد أثبتت فعاليتها في تحفيز نمو المشاريع الأصغر وتحسين الرفاهية الحقيقية للمستحقين (Santoso et al., 2023)

(Widiastuti et al., 2021)، إلا أن غياب مظلة قانونية صريحة تنظم هذا التكامل أدى إلى تنفيذ مبادرات التعاون بين مؤسسات الزكاة والمؤسسات المالية التجارية دون تنسيق تنظيمي متناغم وموحد.

ولإثبات هذه الفجوة بشكل ملموس، قامت هذه الدراسة بإجراء تحليل المزامنة الأفقية (*Horizontal Synchronization*) بين أحكام التوظيف الإنتاجي في قانون إدارة الزكاة المادة (٢٧) ولوائح هيئة الخدمات المالية (POJK) المتعلقة بإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي. وقد أظهرت نتائج هذا الفحص التقاطعي غياباً تاماً لأي مادة قانونية أو جسر تنظيمي يحدد بوضوح الوضع القانوني (*Legal standing*) لخلط الأموال العامة (الزكاة) مع الأموال التجارية (المصرفية) في عقد واحد. فقانون الزكاة لا يفصل آليات تحمل الخسارة عبر القطاعات إذا تعثر مشروع المستحق، وفي المقابل، فإن لوائح هيئة الخدمات المالية لا تعترف صراحة بأموال الزكاة كضمان معتمد لمخاطر الائتمان. هذا الصمت التشريعي المتبادل بين القطاعين هو ما يشكل الفراغ القانوني الذي يعرقل التطبيق الآمن للتمويل المختلط، مما يحتم ضرورة تقديم مقترح للدمج التنظيمي.

يواجه النظام المالي الإسلامي في إندونيسيا تحدياً يتمثل في الانفصال التنظيمي بين قطاع التمويل الاجتماعي وقطاع التمويل التجاري. تعمل مؤسسات الزكاة والهيئة الوطنية للزكاة بموجب تفويض قانوني يركز على التوزيع للفئات المستحقة. وأما من ناحية أخرى، تخضع المؤسسات المالية الإسلامية (LKS) للوائح هيئة الخدمات المالية (OJK) التي تعطي الأولوية للمبادئ الاحترازية (*prudential regulation*) والجدوى التجارية (Ascarya & Masrifah, 2023). ويعد هذا التشرذم الإداري عقبة رئيسية أمام تحسين التآزر بين الزكاة وقطاع التمويل التجاري؛ حيث إن آليات التكامل مثل التمويل المختلط (*blended finance*)، الذي يدمج بين رأس المال منخفض التكلفة من الزكاة ورأس المال التجاري المصرفي، لا تزال تفتقر إلى إجراءات تشغيلية موحدة ومعترف بها عبر السلطات المختلفة (Laldin & Djafri, 2021; Mukhlishin et al., 2025). ومن شأن هذه الفجوة التنظيمية أن تثير مخاطر قانونية، لا سيما فيما يتعلق بوضوح حالة ملكية الأصول، وتقاسم مخاطر الخسائر، وحدود استخدام أموال الزكاة في خطط الأعمال التي تسعى للربح. وبدون وجود مزامنة بين لوائح إدارة

الزكاة ولوائح الصيرفة الإسلامية، ستظل إمكانات الأموال الاجتماعية كضامن للمخاطر أو كمزود لرأس المال العامل للمشاريع الأصغر غير المؤهلة للتمويل المصرفي مقيدة بجمود القواعد الإدارية. ويمكن تلخيص أبرز أوجه الانقسام التنظيمي والتحديات المترتبة على ازدواجية السلطات بين قطاعي التمويل الاجتماعي والتجاري في إندونيسيا من خلال الجدول (١) التالي:

جدول 1. الانقسام التنظيمي بين قطاعي التمويل الاجتماعي والتجاري في إندونيسيا.

الرقم	القطاع المالي التجاري الشرعي	قطاع العمل الخيري الاجتماعي	وجه المقارنة
1	هيئة الخدمات المالية	وزارة الشؤون الدينية / الهيئة الوطنية للزكاة	السلطة الإشرافية
2	الجدوى التجارية، والمبادئ الاحترازية	التوزيع على الأصناف والتوجه الاجتماعي البحث	التركيز التنظيمي
3	أموال استثمارية تتطلب عوائد وأرباحاً	أموال عامة (تبرعات) منخفضة التكلفة	طبيعة الأموال
4	القيود الصارمة على استخدام الأموال	محدودية نطاق رأس المال، والجمود الإداري في	تحديات التكامل
	لتجنب مخاطر الخسارة في العقود	اللوائح التقليدية	عبر القطاعات

المصدر: إعداد الباحثين (٢٠٢٦).

ولمزيد من التوضيح، يجسد الشكل (٢) أدناه الإطار التشغيلي الحالي (*Status Quo*) الذي يظهر الانعزال التام

بين مسار توزيع الزكاة ومسار التمويل التجاري، مما يبرز الفجوة التنظيمية في عدم وجود آلية للتمويل المختلط:

الشكل 2: الإطار الحالي المنفصل لتوزيع الزكاة والتمويل التجاري.



المصدر: مقترح الباحثين (٢٠٢٦).

أضافت الثورة الرقمية في النظام البيئي للعمل الخيري الإسلامي بُعداً جديداً لتعقيدات الأنظمة المتعلقة بالتكامل المالي. وقد أثبت التحول الرقمي الذي قامت به الهيئة الوطنية للزكاة ومؤسسات الزكاة في جمع وتوزيع أموال الزكاة والإنفاق والصدقات قدرته على تعزيز الكفاءة بشكل كبير (Ridho et al., 2025). ومع ذلك، فإن هذه الرقمنة تتطلب أيضاً تحديث لوائح الحوكمة لتكون قادرة على سد الفجوة والربط بين عمليات منصات العمل الخيري الرقمي والنظام البيئي للتكنولوجيا المالية (fintech) التجارية (Syed Yusuf et al., 2024). وتشير الدراسات الحديثة إلى أن استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يخفف من العقبات البيروقراطية في توزيع الزكاة الإنتاجية، إلا أن فعاليتها تظل معتمدة على وضوح الإجراءات القانونية الرسمية في التفاعل بين المؤسسات. وفي هذا السياق، لا تزال سياسات القانون الوضعي الإندونيسي متأخرة في صياغة معايير موحدة بشأن تكامل بيانات المستحقين وأنظمة الدفع التي يمكن الوصول إليها من قبل كل من مديري الأموال الاجتماعية ومقدمي الخدمات المالية التجارية.

وعلاوة على ذلك، يكشف تحليل السياسات التشغيلية لاستثمار الزكاة الإنتاجية في الميدان أن التوجه التنظيمي الحالي لا يزال يركز بشدة على جوانب المدخلات وعمليات التوزيع، ولكنه يفتقر إلى القوة في تنظيم معايير المرافقة والاستدامة لمرحلة ما بعد التدخل. في حين تؤكد الأدبيات الأكاديمية باستمرار على أن نجاح التحول من مستحق الزكاة إلى المركزي يعتمد بشكل كبير على جودة توجيه الأعمال (المرافقة التجارية) والوصول إلى رأس مال إضافي مستدام (Sarif et al., 2024; Widiastuti et al., 2021). إن الهيكل التنظيمي الحالي لم يمنح تفويضاً حازماً لمؤسسات الزكاة لإقامة تحالفات استراتيجية مع القطاع التجاري من أجل توفير مسار للارتقاء بأعمال المستحقين الذين نمت مشاريعهم (Arifqi et al., 2024). ويؤدي غياب هذه اللوائح الرابطة إلى بقاء العديد من برامج الزكاة الإنتاجية حبيسة نطاق المشاريع الأصغر دون وجود فرصة للدخول في النظام البيئي للاقتصاد الرسمي الأوسع. ولذلك، فإن الإصلاح التنظيمي الذي يهدف إلى تنسيق

القواعد بين وزارة الشؤون الدينية، وهيئات إدارة الزكاة، والسلطات المالية، يُعد شرطاً أساسياً لخلق نظام بيئي متكامل للتمويل الإسلامي قادر على تحقيق الاستقلال الاقتصادي للأمة بشكل منهجي.

كما يجب أن يواجه تكامل التمويل الاجتماعي والتجاري في إطار اللوائح الإندونيسية تحديات أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالامتثال الشرعي، لاسيما فيما يخص استخدام العقود المركبة. إن ممارسة دمج أموال الزكاة مع التمويل التجاري تتطلب حذراً قانونياً وفقهياً لتجنب حدوث اختلاط في الأموال ينتهك الأحكام الشرعية المتعلقة باستخدام أموال الزكاة في غير مصالح مستحقي أموال الزكاة (Owoyemi, 2020). ولا تنظم اللوائح الحالية بشكل تفصيلي آلية تقسيم المخاطر في مخطط التكامل هذا، مما يثير المخاوف من المساس بنزاهة الزكاة كأداة تعبدية (Raja, 2021). ومن ناحية أخرى، تم اقتراح تبني معايير محاسبية لتعزيز الحوكمة وتحقيق الشفافية المالية في نموذج التكامل هذا (Sarif et al., 2024; Widiastuti et al., 2021). وبالتالي، فإن تعزيز البناء القانوني متعدد الأبعاد (الذي يشمل الجوانب القانونية للدولة، والامتثال الشرعي، والمساءلة المالية) يعد الأساس الجوهري لضمان ألا تقتصر سياسات تكامل التمويل الاجتماعي والتجاري في إندونيسيا على الشرعية الرسمية فحسب، بل أن تتميز أيضاً بفعالية تشغيلية عالية في القضاء على الفقر الهيكلي بما يتماشى مع الرؤية الكبرى للاقتصاد الإسلامي.

وفي سياق التحليل القانوني المقارن (*Comparative Legal Analysis*)، يظهر بوضوح مدى القصور التنظيمي في إندونيسيا عند مقارنته بالتطور التشريعي في دول أخرى مثل ماليزيا. فقد نجح البنك المركزي الماليزي في سد الفجوة بين القطاعين من خلال إطلاق إطار الوساطة القائمة على القيمة (*Value-Based Intermediation*)، والذي يوفر دليلاً إرشادياً وقانونياً واضحاً للمؤسسات المصرفية الإسلامية لدمج أدوات التمويل الاجتماعي (مثل الزكاة والصدقة والوقف) داخل المنتجات التجارية للمصارف (Benazza & Akmal, 2025; Razak, 2020). على النقيض من ذلك، فإن غياب مظلة تنظيمية مشابهاة في إندونيسيا يخلق آثاراً قانونية وتطبيقية معقدة؛ أبرزها الضبابية في تحمل المسؤولية القانونية في حال تعثر المستحق عن سداد التمويل المختلط (Hidayah, Zubaidi, et al., 2026)، مما يضع مديري الزكاة في مواجهة مباشرة

مع مخاطر مخالفة مبدأ الأمانة الشرعي وتجاوز حدود المبادئ الاحترازية (*Prudential Principles*) التي تفرضها هيئة الخدمات المالية.

تحليل لوائح الزكاة الإنتاجية في ميزان مقاصد أبو زهرة

إن تطبيق لوائح الزكاة الإنتاجية في إندونيسيا، عند تشريحه باستخدام أداة مقاصد الشريعة عند محمد أبو زهرة، يكشف عن وجود جدلية ديناميكية بين مثالية الشريعة الإسلامية وواقع السياسات القانونية الوضعية. وقد صاغ أبو زهرة المقاصد في ثلاث ركائز رئيسية هي: تهذيب الفرد، وإقامة العدل، وجلب المصلحة (Firdaus & Azwar, 2020; Santoso et al., 2023). وفي سياق التكامل بين التمويل الاجتماعي والتجاري، تعمل هذه الركائز الثلاث كمعايير تقييمية لتقدير ما إذا كانت سياسات القانون الوضعي (مثل القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١١ واللوائح التابعة له) قد نجحت في تحويل دور الزكاة من مجرد مساعدة اجتماعية مؤقتة لتصبح أداة تمكين منهجية وعادلة (Muqorobin, Etica, et al., 2026; Muqorobin & Ussholihah, 2025).

تؤكد الركيزة الأولى، تهذيب الفرد، أن الغاية الأسمى للتشريع الإسلامي هي بناء الفرد ليتمتع بالنزاهة والاستقلالية الاقتصادية. ومن منظور لوائح الزكاة الإنتاجية، تتجلى هذه الركيزة في مدى إلزام سياسات الدولة بتوفير برامج شاملة للمرافقة وتنمية القدرات البشرية للمستحقين. وتؤكد الدراسات الأدبية الحديثة أن ضخ رأس المال الإنتاجي دون أن يصاحبه تعليم مكثف لريادة الأعمال غالباً ما يفشل في إحداث تأثير طويل الأجل (Sarif et al., 2024; Widiastuti et al., 2021). ومن الناحية المعيارية، نجد أن اللوائح في إندونيسيا قد تطرقت بالفعل إلى جانب الاستثمار وتوظيف الأموال، إلا أنها لم تحدد بصرامة المعايير التشغيلية للمرافقة كشرط أساسي ومطلق لتوزيع الزكاة الإنتاجية (Owoyemi, 2020). ويؤدي هذا القصور التنظيمي إلى وجود ثغرة يُنظر من خلالها إلى المستحق ككائن سلبي قابل للمنفعة، وليس فاعلاً اقتصادياً يتم إعداد وتربيته لتحقيق الاستقلال المالي. في حين أن جوهر تهذيب الفرد يحتم على اللوائح أن تضمن توجيه التدخلات القانونية نحو صياغة تحول جذري في عقلية المستحق ليصبح مركزياً.

تسلط الركيزة الثانية، إقامة العدل، الضوء على جانب إنفاذ العدالة في التوزيع والحوكمة المؤسسية. وتقتضي العدالة في إطار تكامل التمويل الاجتماعي والتجاري وجود حماية قانونية متوازنة تضمن صون حقوق الأصناف المستحقة مع مراعاة مصالح المؤسسات المديرة (Wahab & Rahman, 2011). ويكمن التحدي التنظيمي في إندونيسيا في ازدواجية السلطة بين الهيئة الوطنية للزكاة (BAZNAS) كمؤسسة اجتماعية، والمؤسسات المالية التجارية الشرعية التي تخضع لإشراف هيئة الخدمات المالية (OJK) (Ascarya & Masrifah, 2023). ويهدد الغموض في المنطقة الرمادية ضمن مخططات استثمار الزكاة الإنتاجية بإثارة عدم عدالة توزيعية؛ حيث يُحتمل أن تتعرض أموال الزكاة لمخاطر تجارية عالية لا ينبغي تحميل أعبائها على الأموال العامة.

ويتطلب التقييم القائم على مقاصد أبو زهرة وجود انسجام تنظيمي قادر على صياغة أطر تعاونية آمنة توفر اليقين القانوني لمؤسسات الزكاة، بما يضمن عدم المساس بالحقوق الشرعية المطلقة للأصناف المستحقة عند التفاعل مع القطاع المصرفي. ولا يمكن تحقيق هذه العدالة النسقية إلا إذا نجحت اللوائح في التخفيف من مخاطر التعثر الائتماني في مخططات الزكاة الإنتاجية، حماية للمصلحة الاقتصادية للأمة. إن الإخفاق في تقديم نصوص قانونية واضحة تفصل بين أموال التبرعات (التي لا تتحمل مخاطر تجارية) وأموال الاستثمار المصرفي (المعرضة للربح والخسارة) في العقود الهجينة، لا يشكل فقط انتهاكاً لعدالة التوزيع، بل يعرض حوكمة الزكاة لمخاطر قانونية قد تبطل شرعية دمج هذه الأموال من الأساس.

وتعد الركيزة الثالثة، جلب المصلحة، الغاية القصوى التي تتعلق بتحقيق المنافع الكلية وحماية المصالح العامة. وفي نطاق السياسات، يُقاس ذلك بمدى فعالية اللوائح التنظيمية في القضاء على الفقر والحد من التفاوت في الدخل من خلال تآزر التمويل الإسلامي (Alabi et al., 2025; Mukhlisin et al., 2025). وعلى الرغم من أن البيانات التجريبية تظهر الإسهام الإيجابي للزكاة في خفض معدلات الفقر، إلا أن تحقيق هذه المصلحة غالباً ما تعوقه العقبات الإدارية والبيروقراطية عبر القطاعات (Ayuniyyah et al., 2022; Zaenal et al., 2018). ويرى أبو زهرة أن المصلحة الحقيقية المعتمدة شرعاً يجب أن تكون عقلانية ومنضبطة وألا تتعارض مع المبادئ الأساسية للشريعة (أبو زهرة، 1996، 1998). وبناءً على

ذلك، تتطلب لوائح تكامل التمويل الاجتماعي والتجاري في إندونيسيا تحديثات تشريعية تسهل توظيف التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الشفافية المالية، وذلك لضمان أن كل روية من أموال الزكاة المستثمرة إنتاجياً تثمر بالفعل عن منافع اجتماعية قابلة للقياس ومستدامة (Ridho et al., 2025; Syed Yusuf et al., 2024). تأسيساً على ما سبق، يجسد الشكل (3) بصرياً مصفوفة التقييم النقدي للوائح الزكاة الإنتاجية في إندونيسيا وما يرافقها من فجوات تنظيمية، عند وضعها في ميزان الركائز الثلاث لمقاصد الشريعة عند محمد أبو زهرة:

الشكل 3. مخطط تقييم سياسات الزكاة الإنتاجية وفقاً لمعايير مقاصد أبو زهرة.

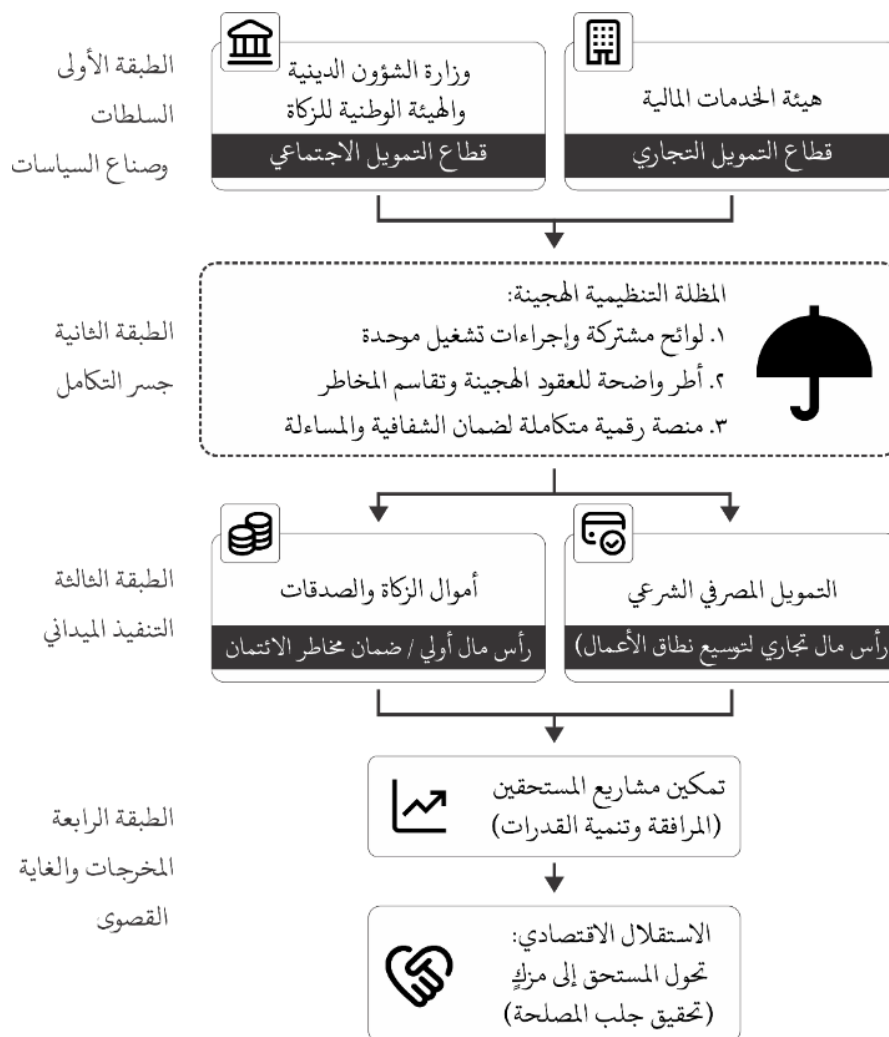


المصدر: إعداد الباحثين بناءً على الإطار النظري لأبو زهرة.

وكخلاصة للتحليل، يُظهر تطبيق نظرية أبو زهرة أن اللوائح التنظيمية للزكاة الإنتاجية في إندونيسيا لا تزال بحاجة إلى مزامنة أعمق لتلبية المعايير المثالية لمقاصد الشريعة. ولم يعد ينبغي أن يظل التركيز الأساسي لإصلاح السياسات حبيس الجانب الكمي لجمع الأموال، بل يجب أن يتحول نحو جودة حوكمة التكامل التي تضمن بناء الفرد والعدالة المنهجية (النسقية)، والمصلحة العامة الملموسة. إن التحول التنظيمي من النمط الانعزالي نحو نظام بيئي مالي إسلامي متكامل يعد خطوة حاسمة لجعل الزكاة ركيزة أساسية للسيادة الاقتصادية الوطنية في المستقبل. وكحل متكامل لتجاوز حالة الانعزال

التنظيمي، يقدم الشكل (4) تصميماً للهيكل المقترح لنظام التمويل الإسلامي المختلط، والذي يربط بين طبقات السلطات الإشرافية والتنفيذ الميداني وصولاً إلى الغاية القصوى:

الشكل 4: الإطار المقترح لنظام التمويل الإسلامي المختلط.



المصدر: مقترح الباحثين (٢٠٢٦).

الخلاصة

يخلص هذا التحليل القانوني النقدي إلى أن الإطار التنظيمي الحالي لإدارة الزكاة في إندونيسيا، وتحديدًا القانون رقم

٢٣ لعام ٢٠١١، لا يزال يتسم بالانعزال التنظيمي، مما يخلق فجوة قانونية تعيق التطبيق الآمن للتمويل الإسلامي المختلط

(*blended finance*) عبر القطاعات. ومن خلال التطبيق التحليلي لمقاصد الشريعة عند محمد أبو زهرة، ثبت أن السياسات الوضعية الحالية تعاني من قصور جوهري: فهي تفتقر إلى المعايير الإلزامية للمرافقة التثقيفية (مما يخل بركيزة تهذيب الفرد)، وتغفل التنقيص الدقيق على آليات تقاسم المخاطر والمسؤولية القانونية في العقود الهجينة (مما يهدد إقامة العدل)، وتتسم بالقصور البيروقراطي الذي يحد من الكفاءة (مما يعرقل جلب المصلحة).

وعلى الصعيد الميداني، يُترجم هذا القصور التنظيمي إلى تردد تشغيلي لدى المؤسسات المالية في دمج أموالها مع الزكاة لغياب اليقين القانوني في ضمان المخاطر، مما يُثقي العديد من مشاريع التمكين حبسة النطاق الأصغر دون استدامة حقيقية. ولتجاوز ذلك، توصي الدراسة بضرورة صياغة مظلة تنظيمية هجينة تجمع بين وزارة الشؤون الدينية وهيئة الخدمات المالية (OJK). ويجب أن تُترجم هذه المظلة ميدانياً إلى أدلة تشغيلية قياسية (SOP) تحدد بوضوح آليات تقاسم المخاطر، وتفرض المرافقة التثقيفية كشرط ملزم، مع بناء نظام تكامل رقمي شفاف يربط بيانات المستحقين بالخدمات المصرفية، لضمان تطبيق عملي فعال يحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حدود هذه الدراسة تقتصر حصرياً على التحليل المعياري والنصي للوائح الوضعية الإندونيسية، دون الخوض في اختبار البيانات التجريبية أو الإحصائية في الميدان. وفيما يتعلق بقابلية تعميم النتائج، فإن الاستنتاجات القانونية الدقيقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخصوصية السياق التشريعي الإندونيسي وازدواجية سلطاته؛ إلا أن الإطار التحليلي المبتكر القائم على توظيف مقاصد أبو زهرة كأداة لتقييم سياسات التمويل عبر القطاعات يمكن تعميمه وتبنيه في دراسات الدول ذات الأغلبية المسلمة التي تواجه تحديات تنظيمية مشابهة.

وأخيراً، وبالنسبة لـ مسارات البحث المستقبلية، يوصى الباحثون بإجراء دراسات تجريبية (*Empirical studies*) لقياس الأثر الاقتصادي والتشغيلي المباشر لنماذج التمويل المختلط على المستحقين في الميدان. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة لإجراء دراسات قانونية مقارنة تتعمق في صياغة هياكل للعقود الهجينة (*Hybrid Contracts*) الآمنة، واستلهاً أُطر تشريعية متقدمة مثل إطار الوساطة القائمة على القيمة (VBI) المطبق في بعض الدول المجاورة.

- Abd. Wahab, N., Zainol, Z., & Abu Bakar, M. (2017). Towards developing service quality index for zakat institutions. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 8(3), 326–333. <https://doi.org/10.1108/JIABR-09-2015-0040>
- Adnan, N. I. M., Roselam, M. A. C., Hamat, Z., & Furqani, H. (2021). The Distribution of Zakat Fund to the Poor Entrepreneurs Using Micro Finance. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 11(2), 231–240. <https://doi.org/10.6007/IJARBS/v11-i2/8666>
- Alabi, A. T., Issa, S. O., & Ubandawaki, A. T. (2025). Islamic Green Finance and Sustainable Development Goals: A Maqasid Al-Shari'ah Perspective. In *Islamic Green Finance*. Routledge. <https://www.routledge.com/Islamic-Green-Finance-Towards-Ethical-and-Environmentally-Responsible-Investing/Smolo-Rafique/p/book/9781032889283>
- Alim, M. N. (2015). Utilization and Accounting of Zakat for Productive Purposes in Indonesia: A Review. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 211, 232–236. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.11.028>
- Arifqi, Moh. M., Sofyan, A., Mayaningsih, D., & Fitriyah, R. (2024). Productive Zakat Model: Economic Empowerment for Post-COVID-19 Recovery in Indonesia. *Al-Muamalat: Jurnal Ekonomi Syariah*, 11(1), 75–85. <https://doi.org/10.15575/am.v11i1.33518>
- Ascarya, A. (2022). The role of Islamic social finance during Covid-19 pandemic in Indonesia's economic recovery. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 15(2), 386–405. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-07-2020-0351>
- Ascarya, A., & Masrifah, A. R. (2023). Developing maqasid index for Islamic CSR: The case of Ummah's Endowment Fund in Indonesia. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 16(4), 835–855. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-12-2021-0474>
- Ayuniyyah, Q., Pramanik, A. H., Md Saad, N., & Ariffin, M. I. (2022). The impact of zakat in poverty alleviation and income inequality reduction from the perspective of gender in West Java, Indonesia. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 15(5), 924–942. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-08-2020-0403>
- Baas, J., Schotten, M., Plume, A., Côté, G., & Karimi, R. (2020). Scopus as a curated, high-quality bibliometric data source for academic research in quantitative science studies. *Quantitative Science Studies*, 1(1), 377–386. https://doi.org/10.1162/qss_a_00019

- Bashori, A., Mutho'am, M., Arianti, F., Kumala, I. N., Nurviani, E., & Mukarromah, F. L. (2024). THE TRANSFORMATION OF ZAKAT LAW: An Analysis of Ijtihād Maqāṣidī in the Modernisation of Zakat Practices in Indonesia. *Jurisdiction: Jurnal Hukum Dan Syariah*, 15(1), 34–72. <https://doi.org/10.18860/j.v15i1.26733>
- Benazza, I., & Akmal, H. (2025). Exploring the Nexus between SRI Sukuk and the SDGs: Malaysia's Path toward the 2030 Agenda (2015–2023). *El-Bahith Review*, 25(1), 245–261. <https://asjp.cerist.dz/en/article/284262>
- Firdaus, F., & Azwar, Z. (2020). The Role of Substantive Understanding Approaches in The Changes of Fiqh. *AL-'ADALAH*, 17(1), 71–96. <https://doi.org/10.24042/adalah.v17i1.6031>
- Herianingrum, S., Supriani, I., Sukmana, R., Effendie, E., Widiastuti, T., Fauzi, Q., & Shofawati, A. (2024). Zakat as an instrument of poverty reduction in Indonesia. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 15(4), 643–660. <https://doi.org/10.1108/JIABR-11-2021-0307>
- Herianingrum, S., Widiastuti, T., Hapsari, M. I., Ratnasari, R. T., Firmansyah, F., Hassan, S. A., Febriyanti, A. R., Amalia, R. C., & Muzakki, L. A. (2024). Muzakki and Mustahik 's collaboration model for strengthening the fundraising capacity of Islamic social finance institutions during COVID-19. *International Journal of Ethics and Systems*, 40(1), 175–188. <https://doi.org/10.1108/IJOES-05-2022-0091>
- Hidayah, A., Arif, A., Muqorobin, A., & Ardiani, Y. E. (2026). A Comparative Fiqh Analysis of Hybrid Contracts Regulation in the Cash Waqf Linked Deposit (CWLD). *Co-Creation: Jurnal Ilmiah Ekonomi Manajemen Akuntansi Dan Bisnis*, 5(1), 1–16. <https://doi.org/10.55904/cocreation.v5i1.2267>
- Hidayah, A., Benazza, I., Tifani, M. A. A., & Muqorobin, A. (2026). The Integration of Cash Waqf into the Management of Customary Land for the Empowerment of Indigenous People: An Analysis Based on *Maqāṣid al-Sharī'ah*. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies*, 9(2), 125–143.
- Hidayah, A., Zubaidi, S., Ishaq, I. M., & Rafi, M. H. (2026). Qur'anic Mizan and Sustainable Islamic Financial Instruments: A Semantic Analysis. *JURNAL ECONOMINA*, 5(7), 4075–4090. <https://doi.org/10.55681/economina.v5i7.3340>
- Idri. (2021). Scientific analysis methods of Islamic law in contemporary studies. *International Journal of Progressive Sciences and Technologies (IJPSAT)*, 29(1), 231–241. <http://dx.doi.org/10.52155/ijpsat.v29.1.3599>

- Laldin, M. A., & Djafri, F. (2021). The Role of Islamic Finance in Achieving Sustainable Development Goals (SDGs). *Springer Books*, 107–126. https://doi.org/10.1007/978-3-030-76016-8_6
- Majeed, N., Hilal, A., & Khan, A. N. (2023). Doctrinal Research in Law: Meaning, Scope and Methodology. *Bulletin of Business and Economics (BBE)*, 12(4), 559–563. <https://doi.org/10.61506/01.00167>
- Mat Daud, M. S., & Wahid, H. (2025). Assessing the role of zakat institutions in the socio-economic sustainability of the poor and destitute in Malaysia. *International Journal of Sociology and Social Policy*, 45(11–12), 1121–1136. <https://doi.org/10.1108/IJSSP-01-2025-0036>
- Mukhlisin, Ramadhan, J., & Hayatullah, I. K. (2025). Zakat and Waqf Synergies to Accelerating Sustainable Development. *Journal of Sustainable Development and Regulatory Issues (JSDERI)*, 3(1), 29–54. <https://doi.org/10.53955/jsderi.v3i1.56>
- Muqorobin, A., Etica, U., Rodliyah, N., Hidayah, A., & Ab Razak, M. R. (2026). Reconstructing Islamic Agricultural Financing Regulations: A Socio-Legal Study using Soft Systems Methodology. *Fiat Justisia: Jurnal Ilmu Hukum*, 20(1), 47–68. <https://doi.org/10.25041/fiatjustisia.v20no1.4722>
- Muqorobin, A., Hubur, A., Budiman, A. R., Hidayah, A., & Yahuza, B. S. (2026). Zakat management innovation: Wakalah contract for cash flow stabilization. *Asian Journal of Islamic Management (AJIM)*, 293–306. <https://doi.org/10.20885/AJIM.vol7.iss2.art7>
- Muqorobin, A., & Urrosyidin, M. S. (2023). The Contribution of Zakat, Infaq, Sadaqa, and Waqf (Ziswaf) Strategic Management in Developing the Prosperity of Ummah. *Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, 4(1), 27–47. <https://doi.org/10.47700/jiefes.v4i1.5698>
- Muqorobin, A., & Ussholihah, M. (2025). Empowering Mustahiq Through Productive Zakat: A Maqashid Sharia Analysis of The "Surabaya Berdaya" Program. *Invest Journal of Sharia & Economic Law*, 5(2), 227–242. <https://doi.org/https://doi.org/10.21154/invest.v5i2.10439>
- Owoyemi, M. Y. (2020). Zakat management: The crisis of confidence in zakat agencies and the legality of giving zakat directly to the poor. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 11(2), 498–510. <https://doi.org/10.1108/JIABR-07-2017-0097>
- Raja, K. P. (2021). Analysing the AAOIFI Shari'ah standard on zakat. *Journal of Money Laundering Control*, 24(2), 446–460. <https://doi.org/10.1108/JMLC-10-2020-0117>
- Ramadhita, R., Sudirman, S., & Bachri, S. (2022). Model of Zakat Utilization in the Covid-19 Pandemic Era: Perspective of Maqashid Sharia. *Al-Istinbath : Jurnal Hukum Islam*, 7(1), 245. <https://doi.org/10.29240/jhi.v7i1.4462>

- Razak, S. H. A. (2020). *Zakat and waqf as instrument of Islamic wealth in poverty alleviation and redistribution: Case of Malaysia*. *International Journal of Sociology and Social Policy*, 40(3/4), 249–266. <https://doi.org/10.1108/IJSSP-11-2018-0208>
- Ridho, H., Sodiqin, A., & Mujib, A. (2025). The Evolution of Islamic Philanthropy in Indonesia's Digital Age (2016–2023). *Al-Ahkam*, 35(1), 31–58. <https://doi.org/10.21580/ahkam.2025.35.1.23721>
- Rohman, Moh. M., Mu'minin, N., Masuwd, M., & Elihami, E. (2024). Methodological Reasoning Finds Law Using Normative Studies (Theory, Approach and Analysis of Legal Materials). *MAQASIDI: Jurnal Syariah Dan Hukum*, 204–221. <https://doi.org/10.47498/maqasidi.v4i2.3379>
- Santoso, I. R., Mallongi, S., Siradjuddin, & Paly, M. B. (2023). The Conceptual Framework of Mustahiq Entrepreneurs' Welfare in Productive Zakat Empowerment (Sharia Maqasid Approach). In N. Mansour & L. M. Bujosa Vadell (Eds), *Islamic Sustainable Finance, Law and Innovation* (pp. 33–43). Springer Nature Switzerland. https://doi.org/10.1007/978-3-031-27860-0_4
- Sarif, S., Ali, N. A., & Kamri, N. 'Azzah. (2024). Zakat for generating sustainable income: An emerging mechanism of productive distribution. *Cogent Business & Management*, 11(1), 2312598. <https://doi.org/10.1080/23311975.2024.2312598>
- Schotten, M., El Aisati, M., Meester, W. J. N., Steiginga, S., & Ross, C. A. (2017). A Brief History of Scopus: The World's Largest Abstract and Citation Database of Scientific Literature. In F. J. Cantú-Ortiz (Ed.), *Research Analytics* (1st edn, pp. 31–58). Auerbach Publications. <https://doi.org/10.1201/9781315155890-3>
- Syed Yusuf, S. N., Sanawi, N. H., Ghani, E. K., Muhammad, R., Daud, D., & Kasim, E. S. (2024). Examining technology improvement, procedural application and governance on the effectiveness zakat distribution. *International Journal of Ethics and Systems*, 40(1), 103–126. <https://doi.org/10.1108/IJOES-02-2022-0031>
- Tarique, K. M., Islam, R., & Mohammed, M. O. (2021). Developing and validating the components of *Maqasid al-Shari'ah* -based performance measurement model for Islamic banks. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 14(2), 366–390. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-12-2018-0432>
- Wahab, N. Abd., & Rahman, A. R. A. (2011). A framework to analyse the efficiency and governance of zakat institutions. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 2(1), 43–62. <https://doi.org/10.1108/17590811111129508>

- White, M. D., & Marsh, E. E. (2006). Content Analysis: A Flexible Methodology. *Library Trends*, 55(1), 22–45. <https://doi.org/10.1353/lib.2006.0053>
- Widiastuti, T., Auwalin, I., Rani, L. N., & Ubaidillah Al Mustofa, M. (2021). A mediating effect of business growth on zakat empowerment program and *mustahiq*'s welfare. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1882039. <https://doi.org/10.1080/23311975.2021.1882039>
- Zaenal, M. H., Astuti, A. D., & Sadariyah, A. S. (2018). Increasing urban community empowerment through changing of poverty rate index on the productive zakat impact. *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, 106, 012104. <https://doi.org/10.1088/1755-1315/106/1/012104>
- Zahrah, M. A. (1996). *Al-milkiyyah wa naẓariyyat al-‘aqd fī al-Syarī‘ah al-Islāmiyyah*. Dār al-Fikr al-‘Arabī.
- Zahrah, M. A. (1998). *Uṣūl al-fiqh*. Dār al-Fikr al-‘Arabī.
- Zakaria, M. (2014). The Influence of Human Needs in the Perspective of Maqasid al- Syari’ah on Zakat Distribution Effectiveness. *Asian Social Science*, 10(3), p165. <https://doi.org/10.5539/ass.v10n3p165>